



وَدَارَةُ الْمَالِ الْيَسْرَ وَالْاِقْتِصَادِ الْوَطَنِيَّ

Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين للعام 2022

2030
البحرين
BAHRAIN

صدر في مارس 2023

نبذة عامة

ارتفاع مساهمة القطاع غير النفطي إلى مستوى قياسي

أثمرت مبادرات دعم التنوع الاقتصادي في تسجيل أعلى مساهمة سنوية للقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، لتبلغ 83.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2022. وتعكس هذه النسبة الجهود المبذولة والتعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص لتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية. ووفقاً للبيانات الأولية للحسابات القومية والصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل اقتصاد مملكة البحرين خلال العام 2022 نمواً ملحوظاً بنسبة 4.9% بالأسعار الثابتة.

◆ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 4.9% خلال العام 2022 مقارنة بالعام الماضي، محققاً أعلى نسبة نمو منذ العام 2013. مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 6.2% الذي حقق أعلى نسبة نمو خلال العشر سنوات الماضية. متجاوزاً بذلك نسبة النمو المستهدفة ضمن خطة التعافي الاقتصادي والبالغة 5.0%.

◆ شهدت الأنشطة الاقتصادية غير النفطية انتعاشاً خلال العام 2022 بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، حيث حقق قطاع الفنادق والمطاعم نسبة النمو الأعلى على مستوى القطاعات غير النفطية بواقع 13.9%، تلاه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 6.7%، ومن ثم قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة 5.5%، في حين حقق قطاع التجارة بنسبة 5.4%، وبلغت نسبة النمو في قطاع الصناعات التحويلية 4.9%، وسجل قطاع المواصلات والاتصالات نمواً بنسبة 4.5%، كما حقق قطاع المشروعات المالية ارتفاعاً بنسبة 4.1%، فيما بلغت نسبة نمو قطاع البناء والتشييد 1.4%.

◆ خلال الربع الرابع من العام 2022، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 4.1%، على أساس سنوي، وأظهرت النتائج الأولية ارتفاعاً في مساهمة القطاعات غير النفطية لتصل إلى 83.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وشهد قطاع الخدمات الحكومية نمواً بنسبة 8.4%، فيما بلغت نسبة نمو قطاع المشروعات المالية 8.2%. في حين سجل كلٌّ من قطاع التجارة وقطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً سنوياً بنسب متقاربة بـ 6.6% و 6.0% على التوالي، ونما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 4.9%.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

2024	2023	2022	2021	
توقعات	توقعات	أولية		
%3.1	%2.9	%4.9	%2.7	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
%3.6	%3.5	%6.2	%3.3	القطاع غير النفطي
%0.3	%0.0	%1.4-	%0.3-	القطاع النفطي
%4.9	%2.0	%12.9	%13.5	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
%3.0	%2.5	%3.6	%0.6-	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك
%6.2	%6.5	15.4%	%6.6	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

2 نبذة عامة

3 العوامل الخارجية

6 اقتصاد مملكة البحرين

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

شهدت النشاطات الاقتصادية العالمية تباطؤاً خلال العام 2022 مما دفع صندوق النقد الدولي لخفض توقعاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.4%، وذلك بعد النمو الاستثنائي الذي شهده العالم في العام 2021 بحوالي 6%. ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في شهر يناير 2023، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل النمو الاقتصادي إلى 2.9% خلال العام 2023، ومن المتوقع أن يبلغ 3.1% في العام 2024، متوقعاً بذلك تعافٍ اقتصادي في الأعوام القادمة.

تعود أسباب خفض التوقعات الاقتصادية إلى عدد من التحديات منها: (1) أمن الطاقة في أوروبا بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية، (2) الآثار التي خلفها فيروس كورونا خاصة بعد أن فرضت الصين سياسات أكثر صرامة لمواجهة الوباء مما أدى إلى اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية على الرغم من تخفيفها في الآونة الأخيرة، (3) ارتفاع معدلات التضخم العالمي والتي بلغت مستويات قياسية ومحاولات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التخفيف من آثارها عن طريق رفع سعر الفائدة.

توقع تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في شهر يناير أن ينخفض معدل التضخم العالمي من 8.8% إلى 6.6% في العام 2023، وبنسبة 4.3% في العام 2024. وفي محاولة للسيطرة على معدلات التضخم القياسية اتبع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية صارمة بتطبيق سبع زيادات في أسعار الفائدة على مدار العام 2022 بدءاً من زيادة بمقدار 25 نقطة أساس في شهر مارس، ثم بزيادة قدرها 50 نقطة أساس في شهر مايو، تليها زيادات متساوية بمقدار 75 نقطة أساس في يونيو ويوليو وسبتمبر ونوفمبر، واختتم العام بزيادة مقدارها 50 نقطة أساس في شهر ديسمبر. وبذلك ارتفعت أسعار الفائدة الفيدرالية من 0.25% إلى 4.50% في العام 2022.

وفيما يتعلق بأداء الاقتصادات في العام 2022، فقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية نمواً سنوياً بلغت نسبته 2.1% بعد ارتفاع سنوي بنحو 5.9% في العام 2021، وسجلت منطقة اليورو معدل نمو بلغ 3.5% على أساس سنوي في العام 2022 بعد أن سجلت معدل نمو 5.3% في العام 2021. أما بالنسبة للاقتصاد الصيني، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2022 بمعدل نمو سنوي قدره 3.0% مقارنة بـ 8.4% في العام 2021، مخيباً بذلك التوقعات الرسمية والتي كانت تأمل أن يتجاوز 5.5% كنمو سنوي في العام 2022.

وعلى صعيد الأسواق النفطية، فقد شهدت أسعار النفط تذبذباً خلال العام 2022 منذ ارتفاعها القياسي في الربع الأول من ذات العام إثر تباطؤ النمو الاقتصادي. وبحسب سعر خام برنت، فقد انخفض متوسط أسعار النفط في شهر ديسمبر إلى 80.9 دولار أمريكي بعد أن كانت 122.7 دولار للبرميل كمتوسط في شهر يونيو 2022، وعليه فإنه يصعب التنبؤ بمستقبل الطلب على النفط. ومن جانب آخر، دفع التراجع الاقتصادي تحالف أوبك+ إلى فرض ضوابط مشددة للإنتاج حيث خفض التحالف حصص الإنتاج بمقدار 3 ملايين برميل يومياً قرب نهاية العام. ووفقاً لأحدث تقرير صدر عن منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك في شهر فبراير 2023، ارتفعت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 بمقدار 100 ألف برميل يومياً ليصل إلى 2.3 مليون برميل يومياً، ليبلغ إجمالي الطلب اليومي 101.9 مليون برميل يومياً.

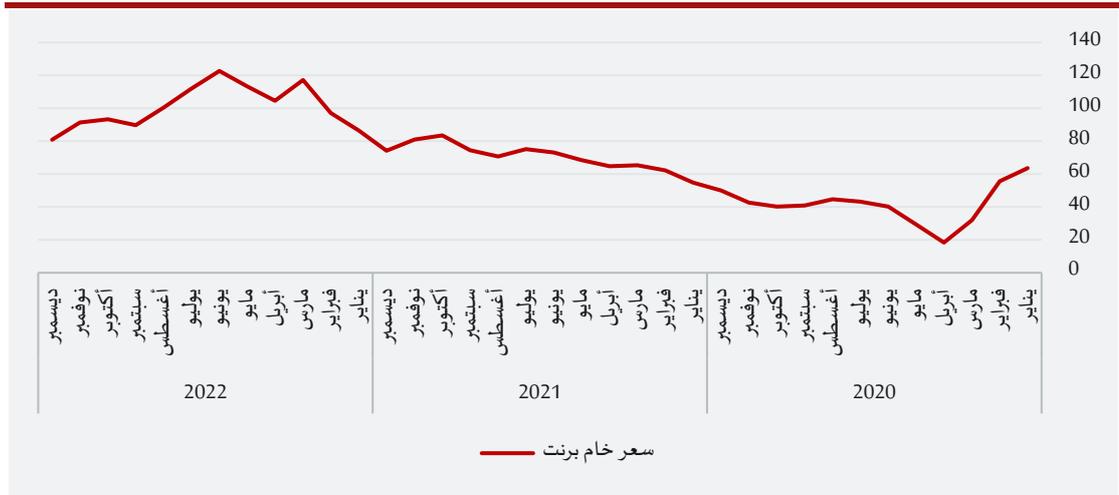
المحتويات

2 نبذة عامة

3 العوامل الخارجية

6 اقتصاد مملكة البحرين

أسعار النفط الخام - برنت (دولار أمريكي للبرميل)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، استمرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في النمو خلال العام 2022، وذلك بفضل التحسن الذي شهده القطاع غير النفطي وتصاعد أسعار النفط. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يتوقع نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.5% في العام 2022 لتتباطأ قليلاً لتصل 3.6% في العام 2023 نتيجة لانخفاض وتيرة الإنتاج النفطي.

وأظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 8.7% في العام 2022، وقد سجل القطاع النفطي ارتفاعاً بنسبة 15.4%، كما سجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 5.4%. فيما شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.6% في العام 2022.

أما بشأن معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بقي مؤشر أسعار المستهلك مستقراً نسبياً نتيجة لارتباط عملات هذه الدول بالدولار الأمريكي الأمر الذي حد من التضخم المستورد. وشهد عام 2022 زيادة في الضغوط التضخمية في دولة قطر بنسبة 5%، وبلغ متوسط أسعار المستهلك في دولة الكويت 4.0%، فيما بلغت في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان حوالي 2.5% و2.8% على التوالي، خلال العام 2022.

اقتصاد مملكة البحرين

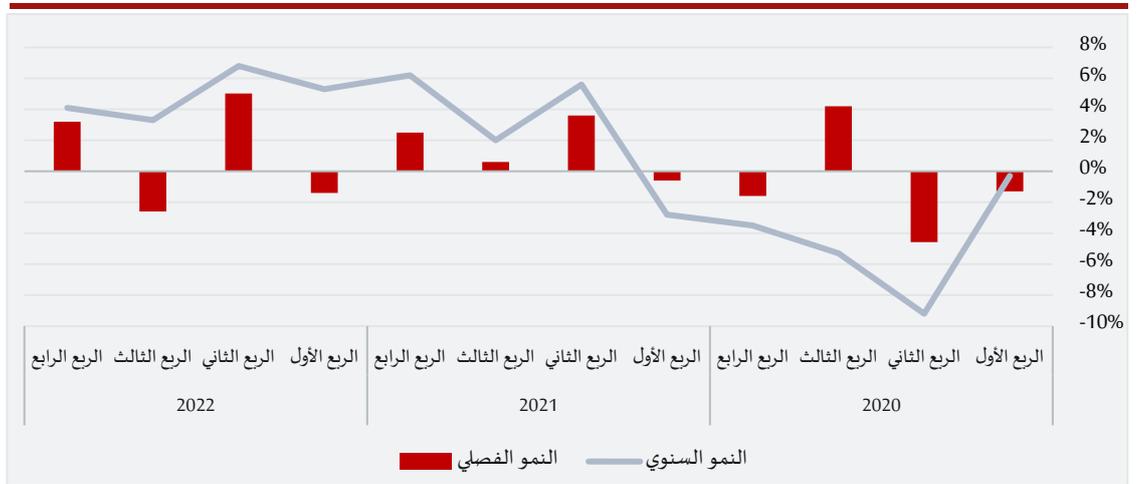
الأداء الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية النتائج الأولية للحسابات القومية للعام 2022، وتشير البيانات إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.9% بالأسعار الثابتة، محققاً بذلك أعلى نسبة نمو منذ العام 2013. وحقق القطاع غير النفطي نمواً ملحوظاً بنسبة 6.2% بالأسعار الثابتة، فيما تراجع القطاع النفطي تراجعاً طفيفاً بواقع 1.4%.

ومن جانب آخر، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً سنوياً بنسبة 12.9%، مدفوعاً بنمو القطاع النفطي بنسبة 33.7% نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً، فيما نما القطاع غير النفطي بنسبة 9.4%.

أما بالنسبة لأداء الربع الرابع من العام 2022، فقد سجل الاقتصاد نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 4.1% على أساس سنوي. وبلغت نسبة نمو القطاع غير النفطي 4.9% مقارنة بالربع الرابع من العام 2021. فيما استقر أداء القطاع النفطي مسجلاً نمواً طفيفاً بنسبة 0.1%، على أساس سنوي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المحتويات

2 نبذة عامة

3 العوامل الخارجية

6 اقتصاد

مملكة

البحرين

القطاع غير النفطي

عكست العديد من المؤشرات الاقتصادية تحسناً في أداء القطاع غير النفطي خلال العام 2022، حيث تشير البيانات الأولية للعام 2022 إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي نمواً بارزاً يعد الأعلى منذ عشرة أعوام، مسجلاً نمواً بنسبة 6.2% بالأسعار الثابتة.

وحقق قطاع الفنادق والمطاعم نسبة النمو الأعلى خلال العام 2022 بتسجيله نمواً بنسبة 13.9% بالأسعار الثابتة مع عودة النشاط إلى طبيعته بعد الاضطرابات المرتبطة بفيروس كورونا واستئناف تدفقات السياحة الإقليمية. ووفقاً لنتائج المسح السياحي الذي جرى بالتعاون بين هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، ارتفعت أعداد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 175%، كما بلغت القيمة الإجمالية لإيرادات السياحة الوافدة في العام 2022 حوالي 1.5 مليار دينار بحريني بزيادة سنوية وقدرها 107%، وشهدت الليالي السياحية زيادة بنسبة 60% لتصل إلى 13 مليون ليلة سياحية. من جانب آخر، ارتفع معدل إشغال الفنادق 5 و4 نجوم بنسبة 5.7% خلال العام 2022 محققاً بذلك نسبة إشغال تساوي 43%.

وجاء قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث القطاعات الأسرع نمواً خلال العام 2022 مسجلاً نمواً بنسبة 6.7% بالأسعار الثابتة. وشهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال تحسناً بنسبة 5.5% بالأسعار الثابتة، مدعوماً بارتفاع قيمة التداول العقاري بنسبة 3.0%. أما بالنسبة لقطاع التجارة، فقد سجل نمواً بنسبة 5.4% بالأسعار الثابتة خلال العام 2022، وذلك نتيجة عدد من المؤشرات الإيجابية منها ارتفاع قيمة عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 22.0%، وأعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 32.9%، بالإضافة إلى أعداد الشاحنات الواردة والصادرة بنسبة 3.2% في العام 2022، وعدد زوار المجمعات التجارية بنسبة 29.1%.

ونما قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة بنسبة 4.9% خلال العام 2022 مدعوماً بارتفاع الإنتاج في كل من مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) بنسبة 9.7%، وشركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز) بنسبة 6.5%، وألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 2.5%.

وحقق قطاع المشروعات المالية نسبة النمو الأعلى على مستوى القطاعات خلال الربع الرابع من العام 2022 بتسجيله نمواً بنسبة 8.2% بالأسعار الثابتة. وعلى مستوى العام 2022 ككل، سجل القطاع نمواً بنسبة 4.1% بالأسعار الثابتة، وجاءت هذه النتائج الإيجابية نتيجة ارتفاع قيمة الودائع المحلية بنسبة 3.5% خلال العام 2022، بينما سجلت القروض والتسهيلات المقدمة من مصارف التجزئة نمواً بنسبة 3.6%، ونمت الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي بنسبة 3.0%. كما بلغت نسبة نمو التحويلات المالية الإلكترونية (فوري+/فوري/فواتير) حوالي 23.8% لتحقق معاملات بقيمة تساوي 25.4 مليار دينار بحريني.

في حين سجل قطاع الاتصالات والمواصلات نمواً بنسبة 4.5%، بينما حقق قطاع البناء والتشييد نمواً خلال العام 2022 بنسبة 1.4%، على الرغم من تراجع عدد تراخيص البناء الصادرة بنسبة 13.5% ومساحة البناء للتراخيص الصادرة بنسبة 26.8%.

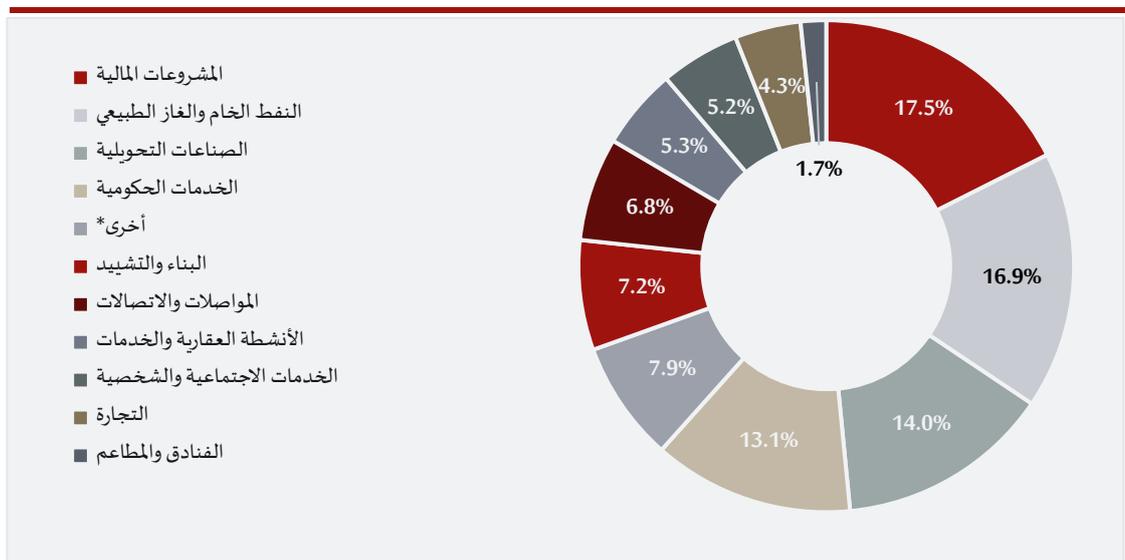
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على أساس سنوي حسب القطاع

2022				2021		السنة
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	السنوي	السنوي	النشاط الاقتصادي
0.1%	1.2%	-2.2%	-4.7%	-1.4%	-0.3%	النفط الخام والغاز الطبيعي
4.9%	3.9%	6.6%	4.3%	4.9%	0.7%	الصناعات التحويلية
-2.7%	-0.7%	0.0%	3.1%	-0.2%	3.0%	الكهرباء والماء
0.1%	0.0%	2.6%	3.0%	1.4%	0.8%	البناء والتشييد
6.6%	5.9%	7.5%	1.6%	5.4%	1.2%	التجارة
0.6%	14.7%	18.1%	26.6%	13.9%	7.6%	الفنادق والمطاعم
-2.4%	-1.3%	12.1%	13.2%	4.5%	11.3%	المواصلات والاتصالات
0.0%	0.5%	-0.4%	-1.9%	-0.4%	-1.3%	الخدمات الاجتماعية والشخصية
6.0%	6.8%	4.5%	4.7%	5.5%	3.3%	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
8.2%	0.0%	4.3%	3.9%	4.1%	6.3%	المشروعات المالية
8.4%	4.6%	7.1%	6.4%	6.7%	1.3%	الخدمات الحكومية
8.8%	26.2%	58.7%	46.7%	33.8%	6.2%	أخرى
4.1%	3.3%	6.8%	5.3%	4.9%	2.7%	الناتج المحلي الإجمالي
4.9%	3.8%	8.8%	7.5%	6.2%	3.3%	الناتج المحلي غير النفطي

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2022، فقد حققت القطاعات غير النفطية أعلى نسبة مساهمة على الإطلاق ببلوغها 83.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وجاء في الصدارة قطاع المشروعات المالية محققاً أعلى نسبة مساهمة بلغت حوالي 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي، متقدماً بذلك على القطاع النفطي لأول مرة والذي بلغت نسبة مساهمته 16.9%. في حين جاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية من ناحية مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة وقدرها 14.0%، ثم قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثالثة بمساهمة بلغت 13.1%، قطاع البناء والتشييد بنسبة 7.2%، والمواصلات والاتصالات بنسبة 6.8%.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022 بالأسعار الثابتة



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

شهد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي نمواً ملحوظاً بالأسعار الجارية بنسبة 33.7% خلال العام 2022، مدعوماً بانتعاش أسعار النفط الخام عالمياً، حيث بلغ متوسط سعر النفط الخام برنت حوالي 100.8 دولار أمريكي للبرميل في العام 2022، مقارنة بمتوسط يبلغ حوالي 70.7 دولار أمريكي للبرميل في العام 2021. في حين شهد القطاع تراجعاً بالأسعار الثابتة بنسبة 1.4% بالأسعار الثابتة. وشكل القطاع ما نسبته 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2022. ليصبح ثاني أكبر قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بعد هيمنته خلال الأربعين سنة الماضية.

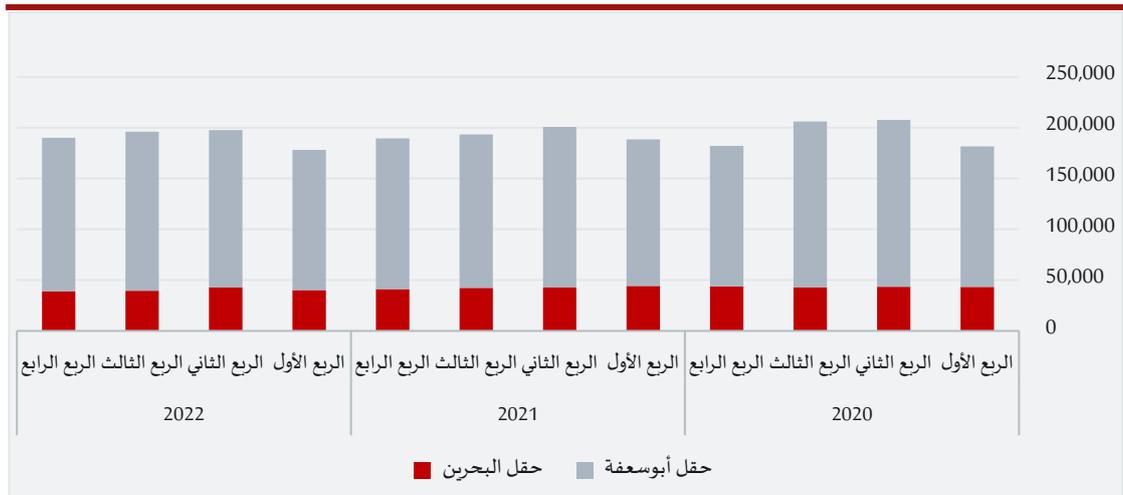
وفي الربع الرابع من العام 2022 بلغ إجمالي إنتاج النفط 17,482,030 برميل، في حين بلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 150,920 برميل يومياً خلال الربع الرابع من العام 2022، مرتفعاً بنسبة 1.7% على أساس سنوي. ومن جهة أخرى، سجل المتوسط اليومي لإنتاج النفط البري من حقل البحرين تراجعاً سنوياً بنسبة 4.9%، ليصل إلى حوالي 39,102 برميل يومياً. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فبلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الرابع من العام 2022 حوالي 223,415 مليون قدم مكعب، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.1% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، كما شهد الاستهلاك المحلي للجازولين بأنواعه خلال الربع الرابع من العام 2022 نمواً بلغت نسبته 10.9% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، عاكساً عودة الحركة المرورية إلى مستويات فاقت ما كانت عليه قبل جائحة كورونا (COVID-19).

أما خلال العام 2022، فبلغ إجمالي إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 54.7 مليون برميل مشكلاً 79% من إجمالي إنتاج النفط في مملكة البحرين، ومسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.3% عند المقارنة بالعام 2021. فيما انخفض إنتاج حقل البحرين بنسبة 7.2% على أساس سنوي، وبلغ إنتاجه 14.4 مليون برميل. ومن جانب آخر، ارتفع الاستهلاك المحلي للجازولين بأنواعه بنسبة 13.1%. وفيما يخص المستجندات على صعيد مشاريع القطاع النفطي:

◆ بلغت نسبة الإنجاز لمشروع تحديث مصفاة بابكو 88.8% حتى بداية شهر فبراير 2023، وسيعمل المشروع على زيادة قدرة المصفاة الإنتاجية بحوالي 42%، فضلاً عن زيادة كفاءتها وتحسين الأثر البيئي للمنشأة.

◆ عينت الشركة القابضة للنفط والغاز مجموعة بوسطن الاستشارية في شهر أكتوبر 2022، لتقديم الدعم فيما يتعلق بتطوير استراتيجية الطاقة الوطنية لمملكة البحرين، إضافة إلى خلق نموذج تشغيلي للمجموعة والشركات التابعة لها، وبلغت قيمة العطاء حوالي 2 مليون دينار بحريني.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

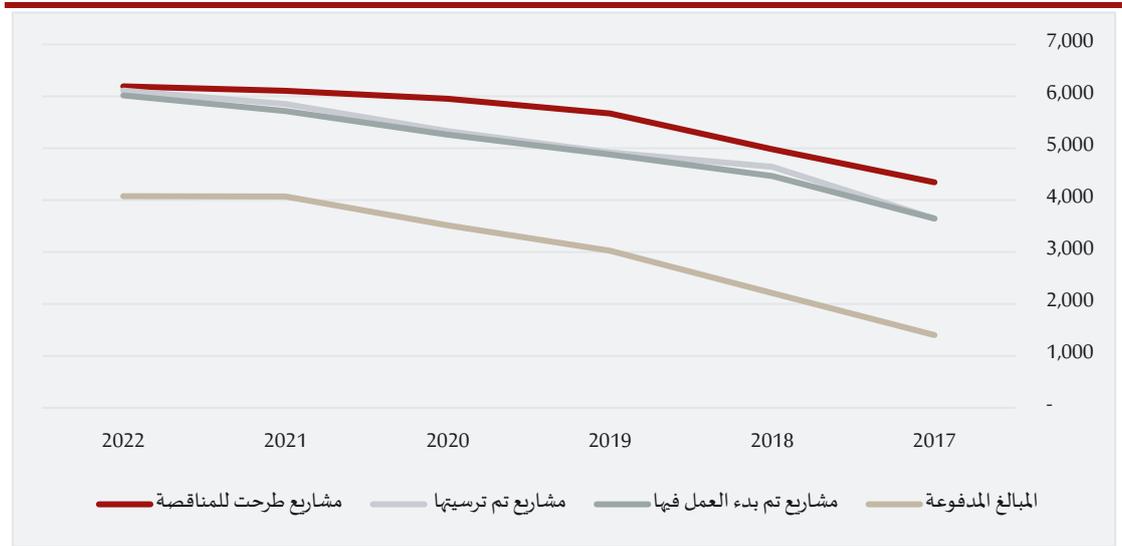


المصدر: وزارة النفط والبيئة

المشاريع التنموية

وفقاً لأحدث المستجدات على صعيد مشاريع التنمية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي خلال الربع الرابع من العام 2022، أظهر البرنامج تقدماً إيجابياً من خلال ترسية مشاريع بقيمة 5 مليون دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتهما حوالي 6.11 مليار دولار أمريكي، بزيادة وقدرها 4.7% عما كانت عليه في نهاية الربع الرابع من العام 2021. وتم خلال الربع الرابع لعام 2022 ترسية عقود لمشروع مركز العناية للإقامة الطويلة في المحرق، بالإضافة إلى مشروع مركز غسيل الكلى في الرفاع. وتم كذلك ترسية عقود لمشروع مجمع الرعاية الاجتماعية في مدينة حمد.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)



المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن جهة أخرى، تركز إحدى أولويات خطة التعافي الاقتصادي التي تم إطلاقها في أواخر عام 2021 على إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي. ومن أبرز المستجدات المتعلقة بهذه المشاريع:

- ◆ افتتاح مستشفى الملك حمد – الإرسالية الأمريكية في شهر يناير 2023، والذي يحتوي على 125 سريراً وجناح مخصص للنساء والأطفال، وجناح للتخصصات الطبية الجراحية المختلفة.
- ◆ افتتاح مركز البحرين العالمي للمعارض في شهر نوفمبر 2022 والذي يعتبر الأكبر على مستوى الشرق الأوسط. ويبلغ إجمالي مساحة الأرض المستوية للمركز 309,000 متر مربع لتلبية احتياجات مختلف الفعاليات، ويضم المركز 10 قاعات للمعارض مجهزة بأحدث الخدمات، بمساحة إجمالية تبلغ 95 ألف متر مربع وقاعة للمؤتمرات تتسع إلى 4,000 شخص.
- ◆ افتتاح مشروع منتجع جميرا خليج البحرين في شهر نوفمبر 2022 بمساحة 52 ألف متر مربع، والذي يضم 207 غرفة.

علاوة على ذلك، تم الإعلان عن مشاريع إضافية في قطاعات مختلفة خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك:

- ◆ قيام شركة البحرين للمواد الغذائية والزراعية والأمن الغذائي (بافكو) في شهر يناير 2023 بافتتاح مصنع متخصص في إنتاج الحبوب الغذائية وتوزيعها وتصديرها محلياً وعالمياً والذي بلغت قيمته الإنشائية والتشغيلية ما يقارب 12 مليون دولار أمريكي.
- ◆ افتتاح مصنع التعاون للمواد الغذائية بمدينة سلمان الصناعية وذلك في شهر فبراير 2023 وتقدر مساحة المصنع بـ 11,961 متراً مربعاً وكمية الإنتاج الحالية 3,200 طن في الشهر وبقدرة قصوى للإنتاج تبلغ 8,000 طن في الشهر. ويعمل المصنع في مجال تصنيع منتجات طواحين الحبوب والنشاء ومنتجات النشاء، كما ينتج المصنع منتجات الأغذية الأخرى، ويقوم المصنع بتجهيز الفواكه والخضروات.
- ◆ أعلنت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) عن تدشين مشروع شبكة التبريد القسري في خطي الصهر الرابع والخامس في شهر يناير 2023.
- ◆ تم توقيع اتفاقية استثمارية بين الدول المشاركة في مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية والتي تضم مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، وبلغت قيمتها أكثر من 2 مليار دولار أمريكي. ومؤخراً في شهر فبراير 2023، أعلنت شركة ألفا بيوتك البحرينية عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة إتقان فارما الأردنية لتصنيع المنتجات الدوائية. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين جلف بيوتك البحرينية وبيوجينيريك فارما من جمهورية مصر العربية بهدف بناء مصنع لإنتاج المواد الخام للقاحات ومنتجات أخرى، باستثمار قدره 103 مليون دولار أمريكي.

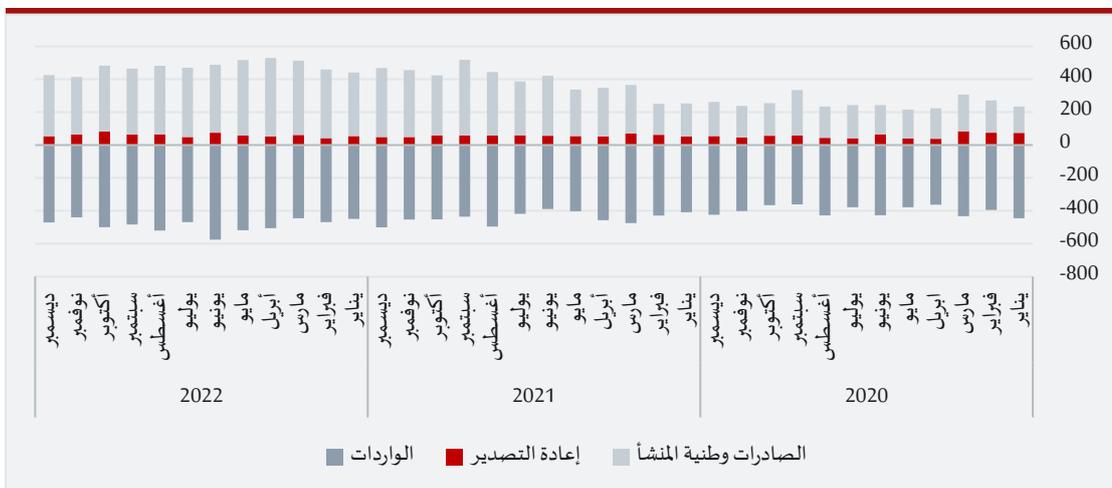
ميزان المدفوعات

وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، حقق الحساب الجاري فائضاً خلال العام 2022 بنحو 2,571.3 مليون دينار بحريني مسجلاً نمواً ملحوظاً بنسبة 162.8% مقارنةً بفائض بلغ 978.5 مليون دينار بحريني في العام الماضي، وارتفعت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 15.4% من بعد أن بلغت النسبة حوالي 6.6% في العام 2021. جاء الأداء الملحوظ للحساب الجاري مدفوعاً بنمو حجم صادرات مملكة البحرين والتي ارتفعت قيمتها الإجمالية من 8,410.9 مليون دينار بحريني في العام 2021 إلى 11,352.9 مليون دينار بحريني في العام 2022، مسجلةً نمواً سنوياً وقدره 35.0%. وسجلت الصادرات النفطية نمواً بنسبة 51.6%، أي ما يعادل ارتفاعاً من 3,737.7 مليون دينار بحريني في العام 2021 إلى 5,665.9 مليون دينار بحريني في العام 2022، وبلغت الصادرات غير النفطية 5,687.0 مليون دينار بحريني في العام 2022، لتحقيق نمواً بنسبة 21.7%. وعلى مستوى السلع غير النفطية، شكلت المعادن الأساسية ومواد المعادن الأساسية أكثر السلع وطنية المنشأ تصديراً خلال العام 2022، وأتت في المرتبة الثانية المنتجات المعدنية، ثم المنتجات الكيماوية.

ومن جانب آخر، سجلت القيمة الإجمالية للواردات نمواً خلال العام 2022 بنسبة 25.7%، لترتفع قيمتها إلى 8,252.9 مليون دينار بحريني بعد أن بلغت 6,566.6 مليون دينار بحريني في العام 2021، وبلغت الواردات النفطية حوالي 2,995.0 مليون دينار بحريني، لتحقيق نمواً بنسبة 68.0%. بينما بلغت قيمة الواردات غير النفطية 5,257.9 مليون دينار بحريني، محققة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته 9.9%. وتعتبر المعدات الميكانيكية والكهربائية أكثر السلع استيراداً، تليها المنتجات المعدنية، ثم المنتجات الكيماوية.

أما بالنسبة إلى صافي التجارة الخدمية، فقد بلغت 1,228.9 مليون دينار بحريني مسجلة نمواً بلغت نسبته 18.8% في حين سجلت القيمة الصافية للدخل الأساسي، وهي عبارة عن صافي مدفوعات عوائد الاستثمارات، تراجعاً بلغت نسبته 22.4% مسجلاً بذلك 738.0 مليون دينار بحريني مقارنةً بقيمة قدرها 950.5 مليون دينار بحريني في العام 2021. وفيما يخص تحويلات العاملين للخارج، فقد ارتفعت بنسبة 7.3% لتصل قيمتها إلى 1,019.6 مليون دينار بحريني في العام 2022.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شئون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال العام 2022:

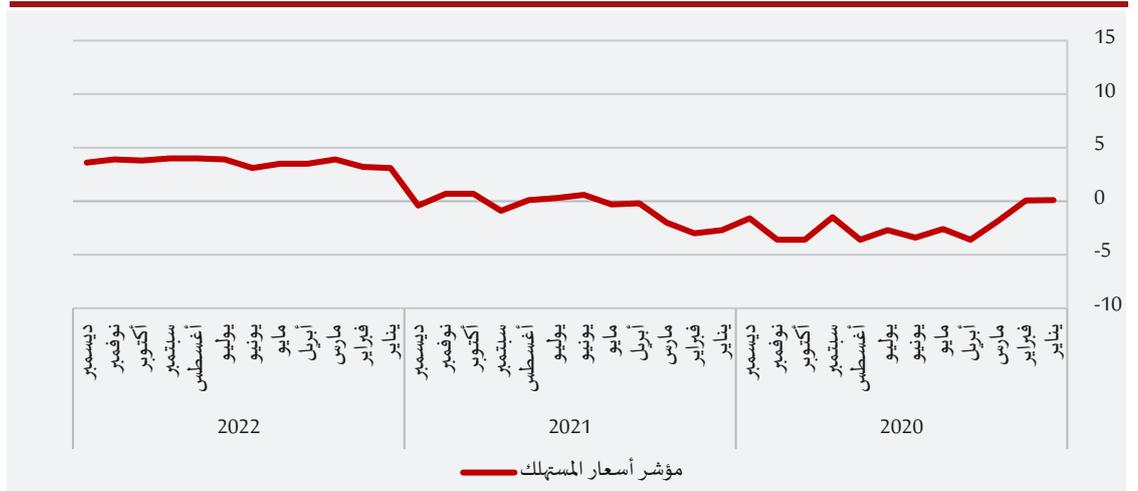
الواردات		الصادرات وطنية المنشأ	
النسبة من إجمالي الواردات	الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة
%14.5	جمهورية الصين الشعبية 	%19.8	المملكة العربية السعودية 
%10.6	البرازيل 	%14.0	الولايات المتحدة الأمريكية 
%8.7	أستراليا 	%9.4	الإمارات العربية المتحدة 
%8.3	الإمارات العربية المتحدة 	%5.8	هولندا 
%6.5	الولايات المتحدة الأمريكية 	%4.7	سلطنة عمان 

مؤشر أسعار المستهلك

بقت معدلات التضخم المحلية ضمن مستويات مستقرة، بل ومنخفضة نسبياً مقارنةً بمعدلات التضخم عالمياً والتي سجلت ضغوطات تضخمية قياسية نتيجة لاضطرابات سلاسل التوريد، وتعزى محدودية تأثير التضخم العالمي لارتباط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي والذي قد شهد ارتفاعاً قياسيماً أمام العملات الرئيسية الأخرى. وبناءً على إحصائيات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بلغ متوسط التضخم خلال العام 2022 حوالي 3.6%.

وسجلت مجموعة "المطاعم والفنادق" أكبر زيادة خلال العام 2022 بنسبة 12.5% سنوياً، تليها مجموعة "الغذاء والمشروبات غير الكحولية" بنسبة 10.4% وقد شهدت فئة "المواصلات" زيادة بنسبة 6.1%، وبلغت معدلات التضخم في كل مجموعة "الأثاث والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل" و"الاتصالات" و"التعليم" زيادة بنسبة 3.5% و2.9% و1.9% على التوالي. ومن ناحية أخرى، سجلت كلٌ من مجموعتي "الملابس والأحذية" و"السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" تراجعاً سنوياً بنسبة 4.9% و0.9%، على التوالي.

التغير في مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)



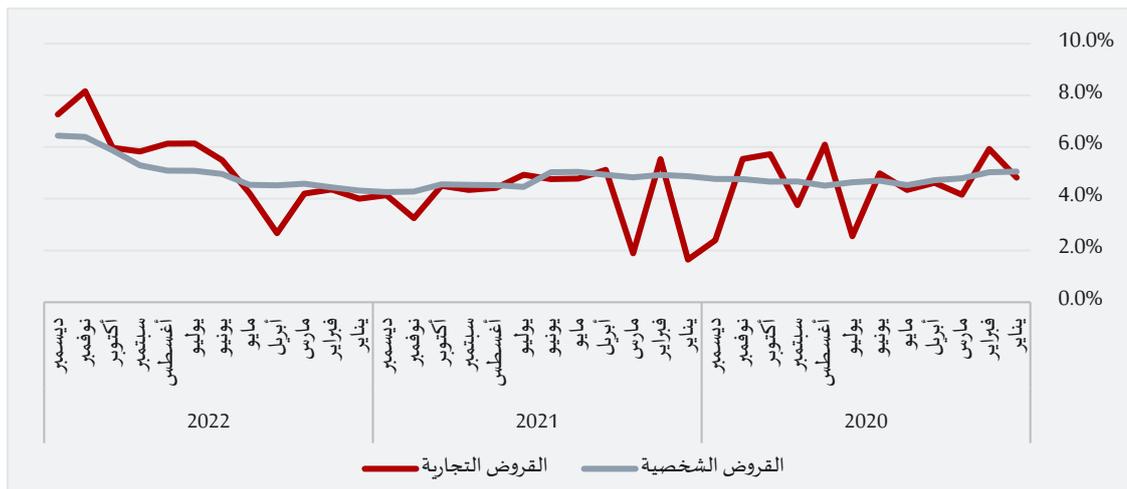
معدلات الإقراض والودائع

على ضوء المستجدات والتطورات في أسواق المال العالمية خلال العام 2022، واکب مصرف البحرين المركزي تحركات وإجراءات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة سبع مرات خلال العام 2022، لضمان الاستقرار المالي في مملكة البحرين.

فقد أعلن مصرف البحرين المركزي عن رفع سعر الفائدة مرتين متتاليتين في الربع الرابع من العام 2022، حيث ارتفع سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 4.00% إلى 4.75% وذلك بمقدار 75 نقطة أساس، وتلاها ارتفاع بمقدار 50 نقطة أساس ليصل سعر الفائدة الأساسي إلى 5.25%. وهذا بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة في الربع الرابع من العام 2022 على ودائع الليلة الواحدة من 3.75% إلى 5.00%، وزيادة سعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 4.75% إلى 6.00%. كما قرر مصرف البحرين المركزي رفع سعر الفائدة على مصارف التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 5.25% إلى 6.50%، بالإضافة إلى رفع سعر فائدة أذونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق 91 يوم من 4.50% إلى 5.70% في الربع الأخير من العام 2022.

في العام 2022 ارتفعت تكلفة الاقتراض كنتيجة لتتشدد السياسة النقدية العالمية التي يتم العمل بها بهدف الحد من آثار التضخم. وعليه، بلغ متوسط سعر الفائدة على القروض التجارية 8.16% في نوفمبر وهو الأعلى خلال العام 2022، لينخفض بعدها بمقدار 90 نقطة أساس إلى 7.26% في شهر ديسمبر مسجلاً زيادة بمقدار 312 نقطة أساس خلال العام 2022، وارتفع متوسط سعر الفائدة للقروض الشخصية -باستثناء بطاقات الائتمان- بواقع 218 نقطة أساس على أساس سنوي لتصل إلى 6.44% في شهر ديسمبر 2022.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

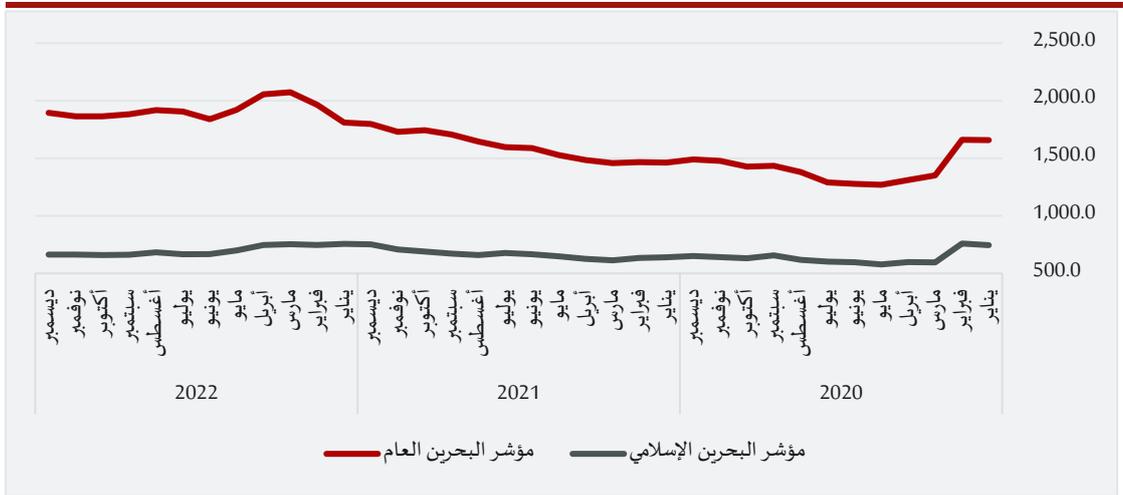
وفقاً للبيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة إلى حوالي 11.3 مليار دينار بحريني في العام 2022، مسجلةً نمواً قدره 3.6%.

الأسواق المالية

أقل مؤشر البحرين العام عند 1,895.27 نقطة بنهاية العام 2022، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 5.5% على أساس سنوي. في حين أقل مؤشر البحرين الإسلامي عند 663.13 نقطة بنهاية ديسمبر 2022، مسجلاً انخفاضاً بقيمة 11.8% على أساس سنوي. وقد بلغت القيمة السوقية في نهاية العام 2022 حوالي 11.4 مليار دينار بحريني مقارنةً بـ 10.8 مليار دينار بحريني في نهاية العام 2021 والذي يمثل ارتفاعاً بنسبة 5.5%. فيما حقق قطاع المواد الأساسية الأداء الأفضل خلال العام 2022، حيث ارتفع بنسبة 36.3%، أما قطاع السلع الاستهلاكية فقد ارتفع بقيمة 9.8%.

في العام 2022، بلغت قيمة الأسهم المتداولة 169.8 مليون دينار بحريني مسجلة انخفاضاً بنسبة 13.2% من 195.7 مليون دينار بحريني في العام 2021. وقد تصدر قطاع المال في العام 2022 الذي استحوذ على 45.4% من مجمل قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت 77.0 مليون دينار بحريني.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي



المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
5 أكتوبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1933	70	91	4.50	98.875	178
6 أكتوبر 2022	صكوك الإجارة رقم 206	26	182	4.70	-	188
12 أكتوبر 2022	صكوك السلام رقم 258	43	91	4.50	-	100
19 أكتوبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1934	70	91	4.73	98.817	129
20 أكتوبر 2022	أذونات الخزنة رقم 97	100	364	5.83	94.432	135
26 أكتوبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1935	70	91	4.92	98.770	181
2 نوفمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1936	70	91	5.12	98.721	110
3 نوفمبر 2022	صكوك الإجارة رقم 207	26	182	5.20	-	182
6 نوفمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1937	35	182	5.67	97.211	102
9 نوفمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1938	70	91	5.18	98.707	171
16 نوفمبر 2022	صكوك السلام رقم 259	43	91	5.18	-	100
23 نوفمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1939	70	91	5.30	98.679	196
24 نوفمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 98	100	364	6.03	94.256	141
27 نوفمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1940	35	182	5.84	97.133	122
30 نوفمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1941	70	91	5.47	98.635	123
7 ديسمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1942	70	91	5.60	98.603	134
8 ديسمبر 2022	صكوك الإجارة رقم 208	26	182	6.00	-	298
14 ديسمبر 2022	صكوك السلام رقم 260	43	91	5.60	-	100
21 ديسمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1943	70	91	5.63	98.598	144
22 ديسمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 99	100	364	6.22	94.081	139
25 ديسمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1944	35	182	6.09	97.015	149
28 ديسمبر 2022	أذونات الخزنة رقم 1945	70	91	5.74	98.570	135

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- ◆ جاءت نتائج أداء مملكة البحرين ضمن تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023 الصادر عن مجموعة البنك الدولي لتؤكد جهود المملكة المستمرة نحو تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة البحرينية. حيث تحسنت نتيجة مملكة البحرين الكلية بواقع 3.1 نقطة لتصبح 68.1 من أصل 100، نتيجةً لتحسن أداء المملكة ضمن مؤشر "المعاش التقاعدي" بواقع 25 نقطة لتحصل على العلامة الكاملة (100/100) ضمن هذا المؤشر، حيث أخذ البنك الدولي بعين الاعتبار مدى التزام مملكة البحرين بتحقيق المساواة بين الجنسين في هذا الجانب. وحافظت مملكة البحرين على العلامة الكاملة 100/100 ضمن مؤشري "الأجور" و "ريادة الأعمال". والجدير بالذكر أن التقرير أشار إلى أن مملكة البحرين تعد من الدول الأسرع تنفيذاً للإصلاحات، محققة تحسن في النتيجة الكلية بشكل سنوي.
- ◆ حققت مملكة البحرين تقدماً بواقع مرتبة واحدة لتحل في المرتبة 62 عالمياً من أصل 167 دولة في مؤشر ليجاتوم للازدهار 2023 الصادر عن معهد ليجاتوم. ويقيس التقرير جهود الدول في تعزيز المجتمعات الشاملة والاقتصادات المفتوحة وتمكين الأفراد. وحققت مملكة البحرين أفضل أداء ضمن ركيزة "البنية التحتية والوصول إلى الأسواق" حيث جاءت المملكة في المرتبة 31 عالمياً. وحققت المملكة المرتبة الأولى عالمياً ضمن 22 مؤشر فرعي والتي من بينها تغطية الرعاية الصحية. كما تجدر الإشارة إلى تقدم مملكة البحرين بواقع 25 مرتبة ضمن ركيزة "رأس المال الاجتماعي" خلال العقد الأخير.
- ◆ حققت مملكة البحرين تحسناً بواقع مرتبة واحدة لتحل في المرتبة 14 عالمياً من أصل 50 دولة ضمن مؤشر أجيلي للوجستي للأسواق الناشئة 2023 الصادر عن شركة أجيلي. ويقيم المؤشر جاذبية الدول لمزودي الخدمات اللوجستية ومن ضمنهم وكلاء الشحن، وشركات الشحن الجوي، والموزعين، كما يقيس الأداء اللوجستي في مجالاته المتعددة التي تشمل أساسيات الأعمال، والفرص أمام الخدمات اللوجستية المحلية والدولية، والجاهزية الرقمية. وقد تحسن تصنيف مملكة البحرين ضمن المؤشر الفرعي "الجاهزية الرقمية" بواقع 6 مراكز لتحل المملكة في المرتبة 16 عالمياً. كما حققت المملكة المرتبة 6 عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "أساسيات مزاولة الأعمال".
- ◆ تصدرت مملكة البحرين العالم العربي في المؤشر الفرعي لمدرجات بيئة العمل ضمن مؤشر الفرص العالمية 2023 الصادر عن معهد ميلكين. ويقيم المؤشر جاذبية الدول للمستثمرين الدوليين من خلال قياس خمس مجالات وهي مدرجات بيئة العمل، والأساسيات الاقتصادية، والخدمات المالية، والإطار المؤسسي والمعايير، والسياسات الدولية. كما جاءت المملكة في المرتبة 47 عالمياً من أصل 124 دولة في التصنيف الكلي، محافظةً على مركزها الثاني من بين دول مجلس التعاون.

تم إدراج مملكة البحرين للمرة الأولى في تصنيف المواهب العالمية 2022 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، وتم تصنيف المملكة ضمن أفضل 15 دولة على مستوى العالم في 13 مؤشراً ضمن التصنيف. ويقيم تصنيف المواهب العالمية مدى تطوير وجذب الدول للمواهب والمحافظة عليها، ويصنف المؤشر 63 دولة من خلال ثلاثة عوامل هي: الاستثمار والتنمية، والجاذبية، والجاهزية. وجاءت المملكة في الترتيب 35 عالمياً، مرسخة التزامها بمجال تطوير رأس المال البشري وتعزيز تنافسية المواهب. ولقد حققت مملكة البحرين المرتبة الخامسة عالمياً في مؤشر العمالة الماهرة، كما تصدرت الدول العربية محققة المركز السابع عالمياً ضمن مؤشر المهارات المالية، إلى جانب تصنيفها بالمرتبة الحادية عشرة عالمياً في مؤشر مهارات اللغة.

حققت مملكة البحرين تحسناً بواقع 6 مراتب لتحتل المرتبة 68 عالمياً من بين 176 دولية في مؤشر الحرية الاقتصادية 2023 الصادر عن هيريتيج فاؤندينشن. ويقيس المؤشر سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة للدول. وحافظت المملكة على المرتبة الأولى إقليمياً في ثلاث عناصر وهي حرية التجارة، وحرية الاستثمار، والحرية المالية. ولقد أشاد تقرير هذا العام بكون المملكة مركزاً مالياً، وأن انفتاحها على التجارة العالمية ناتج عن كفاءة وتنافسية بيئتها التنظيمية.

حلت مملكة البحرين في المرتبة الرابعة عالمياً من أصل 136 دولة ضمن تقرير التنمية المالية الإسلامية 2022 الصادر عن شركة ريفينيتيف والذي يقيس مجالات التمويل الإسلامي من خلال خمسة مؤشرات رئيسية وهي الأداء المالي، والحوكمة، والاستدامة، والمعرفة، والوعي. والجدير بالذكر بأن مملكة البحرين تصنف من ضمن أفضل خمس دول عالمياً ضمن 4 من هذه المؤشرات، كما حققت المملكة المركز الأول عالمياً في المؤشر الفرعي "الأنظمة" والذي يقيم اللوائح والأطر التنظيمية للتمويل الإسلامي، وحققت المملكة المركز الأول عالمياً أيضاً في المؤشر الفرعي "الأخبار" المعني بالتغطيات الإخبارية وعددها في مجال التمويل الإسلامي. إضافة إلى تحقيق المملكة المرتبة الأولى عربياً والثالثة عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "التعليم" والذي يشمل البرامج المقدمة في مجال التمويل الإسلامي والمؤسسات التعليمية المقدمة لهذه البرامج.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات والأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب، أو البر، أو البحر، أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية وخدمات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتى تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسليّة والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية، والمنزلية، وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كإيجار وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين - © 2023

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh